## الأصول الخمسة عند المعتزلة

**أولا : التوحيد**

تذهب المعتزلة إلى القول بأن الله سبحانه واحد في ذاته لا شريك له ، ولا شريك له في خلق العالم وتكوينه ، ولا شريك له في القدم . وهذا القول قول مشترك بين المعتزلة وبين غيرهم من الفرق الإسلامية لكن المعتزلة بنوا على هذا الأصل أفكارا ومعتقدات تتفق مع بعض الفرق الإسلامية وتختلف مع فرق أخرى نتطرق هنا إلى أبرز هذه المعتقدات :

**قولهم في صفات الله عز وجل**

نفوا المعتزلة أن تكون لله تعالى صفات قديمة زائدة على ذاته سبحانه ، وأثبتوا هذه الصفات من حيث أنها عين الذات الإلهية وهذا هو معنى التوحيد كما فهموه . فالتوحيد عند المعتزلة يتلخص في أن الذات الإلهية واحدة في ذاتها ، إذ ليس هناك ذات وصفات متميزة عن الذات فالله تعالى قادر بقدرة وقدرته عين ذاته ، وعالم بعلم وعلمه عين ذاته ، وهكذا باقي الصفات . وعللوا ذلك القول بالآتي : ( إن القول بوجود ذات قديمة متصفة بصفات قديمة زائدة عليها هو قول بتعدد القدماء وهذا يتنافى مع عقيدة التوحيد ) . فالتوحيد عندهم هو التوحيد بين الذات والصفات – الله ذات ووجود وهذا الوجود يتصف بصفات ذكرها الله في كتابه وصف الله بها نفسه بأنه عالم، كبير، قدير، سميع، خالق، بصير والمعتزلة بهذا القول يتفقون مع الشيعة الإمامية ويختلفون مع الأشاعرة والماتريدية كما سيأتي ذلك لاحقا .

**قولهم بالآيات الموهمة بالتشبيه**

ولقد نفت المعتزلة عن الله الجسمية ، وما يلحق وصف الجسمية من أوصاف كالوجود في المكان والتحرك والذهاب والمجئ ، وأيضاً الجوراح والأعضاء وغير ذلك من الأوصاف ، فهم ينفون كل صور التجسيم والتشبيه عن الخالق سبحانه أو أي معنى يؤدي إليهما . وعللوا ذلك بأن وصف الله بالجسم لا يصح لأن ذلك يقتضي التحيز، إذا لابد من تحيزه ، ووجب أن لا ينفصل تحيزه عن كونه كائناً في جهة، والكائن لا يكون كائناً في جهة إلا لمعنى أنه حادث ، والقول بأنه جسم يعني أنه حادث ، والله ليس حادثا بل قديماً أزلياً بلا بداية. وأيضاً الأجسام متماثلة، وإذا كانت متماثلة استوت في استحقاقها للصفة الذاتية، فلو كان الله جسماً ، لكان ما عداه من الأجسام قديماً مثله . وهذا الحكم العقلي يتفق مع ماورد في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾

ولتأكيد المعتزلة على نفي التجسيم والتشبيه أولوا الآيات القرآنية التي قد يوحي ظاهرها بالتجسيم والتشبيه ، وتعلق بظاهرها القائلون بالتشبيه والتجسيم من بعض الفرق المنتسبة للإسلام، وهذه الآيات تتعلق بالصفات الخبرية التي طريق ورودها الخبر الصادق ، وهي تعطينا أمثلة للتأويل عند المعتزلة. فالشُبه التي وقعت على القائلين بالجسمية مثل قوله: (الرحمن على العرش استوى) والاستواء في معنى البشر هو القيام والانتصاب والجلوس وهما من صفات الأجسام، فيجب أن يكون الله جسماً. ويجيب المعتزلة بتأويل معنى الاستواء، بأنه يعني الاستيلاء والغلبة، ويستشهدون على ذلك بما هو مشهور في اللغة بأن معنى الاستواء القهر والغلبة والاستيلاء ، وأيضاً تعلقهم بقوله: (ولتصنع على عيني) فقالت المجسمة أثبت لنفسه العين، وذو العين لا يكون إلا جسماً، ويجيب المعتزلة بأن المراد بالعين العلم أو الحفظ والرعاية . وأيضاً تعلقهم بقوله: (كل شيء هالك إلا وجهه) فقالت المجسمة أثبت لنفسه وجهاً، وذو الوجه لا يكون إلا جسماً، وترى المعتزلة أن المراد بالوجه الذات، فكل شيء هالك إلا ذاته .

**قولهم في رؤية الله سبحانه في الآخرة**

يرى المعتزلة أن : الرؤية مستحيلة عقلا مستحيلة نقلا . متفقين مع الشيعة الإمامية في ذلك . ومستدلين بالعقل والنقل . فمن العقل : إن الرؤية يشترط فيها أمور هي :

١. أن يكون المرئي في مكان وجهة ومقابلة من الرائي .
٢. أن تكون بينه وبين الرائي مسافة متوسطة بين القرب والبعد ليشخص المرئي .
٣. وأن تسلط عدسة العين عليه لتكون صورته في الحدقة .

وهذا كله يستلزم أن يكون الباري عز وجل جسما ، وقد تقدم استحالة ذلك ، فالرؤية مستحيلة لملازمتها المستحيل .

أما أدلتهم من النص :

١.قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا ﴾ . والشاهد في النص قوله : ( لن تراني ) . حيث أن ( لن ) تفيد تأكيد نفي المستقبل وتأبيده . أي لن تراني أبدا وهذا يدل على نفي الرؤية في الدنيا والآخرة .

٢. قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ . فالإدراك المسند إلى الأبصار هنا بمعنى الرؤية أي لا تراه الأبصار .

أما قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ فاختصاصه بنظر المؤمنين إليه سبحانه محال، فوجب حمله على معنى يصح معه الاختصاص، والذي يصح معه أن يكون من قول الناس: أنا إلى فلان ناظر ما يصنع بى، تريد معنى التوقع والرجاء .

**ثانيا العدل**

رأينا في أصل التوحيد كيف حاول المعتزلة إثبات التنزيه المطلق للذات الإلهية ، وفي أصل العدل حالوا إثبات التنزيه المطلق للأفعال الإلهية فأطلقوا على أنفسهم أهل العدل والتوحيد ، والعدل كما **عرفه القاضي عبد الجبار هو : إن أفعال الله سبحانه كلها حسنة ، وأنه سبحانه لا يفعل القبيح ، ولا يظلم أحدا من عباده ، ولا يخل بما هو واجب عليه** . والعدل مبدأ هام في فكر المعتزلة لأنهم يربطون بين صفة العدل والأفعال الإنسانية ويرون أن الإنسان حر في أفعاله وهم يقولون ذلك لكي ينقذوا التكليف الشرعي لأن الإنسان المسلم مكلف شرعيا والإنسان مسؤول عن هذه الأفعال حتى يستقيم التكليف ويكون الثواب عدلا والعقاب عدلا. خلافا للجبرية الذين يعتقدون أن الأفعال من خلق الله والإنسان مجبور عليها. إلا أن المعتزلة ترى أن عدل الله يقتضي أن يكون الإنسان هو صاحب أفعاله. يترتب على القول بالعدل الإلهي بأن الله لا يفعل الشر فأفعال الله كلها حسنة وخيرّة، الشر إما أن يوجد من الإنسان، أو لا يكون شرا إنما لا نعرف أسبابها، أو لا نستطيع أن نجد لها مبرر لكنها ليست شرا. لكن المعتزلة بنوا على هذا الأصل أفكارا ومعتقدات تتفق مع بعض الفرق الإسلامية وتختلف مع فرق أخرى نتطرق هنا إلى أبرز هذه المعتقدات :

**قولهم في خلق أفعال العباد**

يرى المعتزلة متفقين مع الشيعة الإمامية أن الإنسان خالق لأفعاله فاستحالة أن تكون هذه الأفعال من خلق الله سبحانه مستدلين :

١. إن افعال العباد متصفة بالظلم والجور والقبح ، ولهذا لا ينبغي أن يكون الله سبحانه خالقا لها لأنه لو كان خالقا لها لوجب أن يكون ظالما جائرا .
٢. نحن نمدح فلانا على أفعاله ونذم آخر ولا يكون للمدح والذم من معنى إذا كان الفعل كله خلقا لله ، وهذا يشير إلى أن الإنسان مسؤول مسؤولية كاملة على تلك الأفعال التي نمدحه ونذمه عليها .

٣. لو لم يكن الإنسان خالق لأفعاله لما كان للفعل الإنساني أي معنى فكيف يثيب الله سبحانه بعضا ويجازي بعضا إذا كان سبحانه خالقا لأفعالهم .

لكن المعتزلة ذهبوا إلى أن إرادة الإنسان لهذه الأفعال إرادة مطلقة وتفويضه تفويض مطلق من حيث اعتقادهم بأن أفعال العباد تقع بعلم الله سبحانه فقط ، فلا دخل للإرادة الإلهية عليها كما تقول الأشاعرة ، ولا دخل لمشيئة الله بها كما يقول الشيعة فهم جانبوا بذلك عقيدة ( الأمر بين الأمرين ) .

**قولهم في الشرور التي تقع على الإنسان**

تفرق المعتزلة بين الشرور الطبيعية وبين الشرور الأخلاقية ، فالشرور الطبيعية من آلام وأمراض وكوارث وزلازل هي من فعل الله في الطبيعة ، والشرور الأخلاقية فهي من فعل الإنسان ولا دخل للإرادة الإلهية بها .

والشرور الطبيعية التي هي من فعل الله سبحانه ، فلا تعد من قبل الله شرا وفسادا فليس كل ما تكرهه النفس قبيحا وإنما القبيح ما كان ضررا خالصا وذلك على الله محال . وعلى هذا فإن الله يصح أن يفعل الآلام ولكنها لا تقع منه على وجه تقبح عليه ، فهي تقع على الإنسان إما من باب الاستحقاق – أي تكون عقوبة من الله لهذا الإنسان إذا قصر في طاعة ، وإما أن تقع لا عن استحقاق وبذلك يلزم على الله سبحانه العوض ، والعوض هو وجه حسن تلك الآلام ، والله سبحانه يعوض العبد مما وقع به من آلام من قبله . وكل ذلك تنزيه لفعل الله من الظلم والقبح والشرور .

**ثالثا : الوعد والوعيد**

يتصل هذا الأصل بأصل العدل وينبثق منه ، إذ أنه يقوم على ضرورة مجازاة المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته ولا يجوز أن يخلف الله وعده أو وعيده ، وذلك أمر يقتضي بع العدل .فالمعتزلة يتفقون على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والعوض. وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا هذا النمط وعداً ووعيداً .

**رابعا : المنزلة بين المزلتين**

هذا الأصل هو ما أجمع عليه المؤرخون على أنه نقطة البدء التي تكون منها مذهب المعتزلة ، وهذا الأصل عندهم أن حكم مرتكب الكبيرة لا هو مؤمن كما قالت المرجئة ولا كافر كما قالت الخوارج وإنما هو في منزلة بين المنزلتين فلا يكون اسمه اسم الكافر ، ولا اسمه اسم المؤمن ، وإنما يسمى فاسقا

. فمرتكب الكبيرة ليس مؤمنا ( لأن صاحب الكبيرة استحق بارتكابه للكبيرة الذم واللعن والإهانة . وثبت أن اسم المؤمن صار بالشرع اسما لمن يستحق المدح والتعظيم والمولاة ) ، ولا يمكن أن يكون كافرا ( لأنه أفضل من الكافر لإقراره بأصول الدين من شهادة وصلاة وزكاة وغيرها ) فلذلك يكون في منزلة بين المنزلتين .

وذهبت المعتزلة بناء على هذا الأصل إلى أن مرتكب الكبيرة إذا مات قبل التوبة من كبيرته يكون مخلدا في النار في درجة من العذاب أقل من عذاب الكافر وهذا خلافا للأشاعرة والماتريدية والشيعة وحجتهم في ذلك من العقل أن مرتكب الكبيرة إذا عفي عنه ودخل الجنة كان مثابا متفضلا عليه ، ولا يجوز أن يكون كذلك لأن إثابة من لا يستحق الثواب فعل قبيح يتنافى مع العدل ولا يمكن صدوره من الله سبحانه . واستدلوا بكثير من الآيات منها :

١. قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ ولا شكّ انّ الفاسق ممّن عصي الله و رسوله بترك الفرائض وإرتكاب المعاصي.

٢. ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ فعدّ قاتل المؤمن من المخلّدين في النار من غير فرق بين أن يكون القاتل مسلماً أو كافراً.

٣. ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾

فهذه النصوص تدل على أن مرتكب الكبيرة مخلدا في النار . واعترض عليهم مخالفوهم بإن هذه النصوص تفيد الخصوص لا العموم ، لكنهم أصروا على افادتها للعموم . كما اعترضوا عليهم بالشفاعة بأنه قد ينتفع من شفاعة الشافعين ، لكن المعتزلة أنكروا ذلك وأولوا آيات الشفاعة بخصوصها على المؤمنين فقط .

**خامسا : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**

أصل "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" من نصرة الحق، إلى مقاومة الباطل. اتفق المعتزلة وسائر الفرق الإسلامية على أنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبٌ، ولكنه كفائي يسقط على البعض إذا قام به البعض الآخر. وقد قيّد القاضي عبد الجبّار جملة شروط وضوابط تعطي الشرعية الكاملة للقيام بمهام هذا الأمر، وهي:

الأول : العلم بأنّ ذلك منكر أو معروف .

الثاني : العلم بحضور المنكر ومشاهدته .

الثالث : العلم بأنّ دفع منكر لا يؤدي إلى مضرة أعظم .

الرابع : العلم بان لقوله تأثيرا .

الخامس : العلم بأن ذلك لا يؤدي إلى مضرة في نفسه أو ماله.

وفي هذا المجال اتبع المعتزلة منهجا تدريجيا تصاعدياً ينطلق من السهل إلى الصعب، أو من الكلام إلى السيف، وبكل الوسائل الممكنة، لسانا ويدا وسيفا، وبهذا فإن المعتزلة يبنوا على هذا الأصل رأيا متفقين به مع الخوارج ومختلفين مع باقي الفرق الإسلامية وهو وجوب الخروج على السلطان الجائر فهم يرون قتال أئمة الجور لمجرد فسقهم، ووجوب الخروج عليهم عند القدرة على ذلك وغلبة الظن بحصول الغلبة وإزالة المنكر.